وثيقة عامة رقم الوثيقة: ACT 79/003/2003

[يُحظر نشرها قبل الساعة 16:00 بتوقيت بورتو أليغرو من يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2003].

عولموا احترام حقوق الإنسان

كلمة بول هوفمان، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة العفو الدولية أمام المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث،
بورتو أليغرو،
يناير/ كانون الثاني 2003

أيها الأصدقاء،

يشرفني شخصياً أن تُتاح لي هذه الفرصة لأشاطركم آراء منظمة العفو الدولية بشأن العولمة. إن حديثي لا يتمحور حول عولمة التجارة والاستثمار، وإنما حول عولمة حقوق الإنسان.

إنني أقف أمامكم اليوم ممثلاً لما يربو على مليون عضو في منظمة العفو الدولية من شتى أنحاء العالم. وما انفك أعضاء منظمتنا، ومعظمهم من الشباب، يناضلون ضد السجن السياسي والتعذيب وعمليات القتل خارج نطاق القضاء على مدى سنوات عدة. إننا نصبو إلى وضع حد للأخطار التي تهدد حرية الإنسان، كما نقوم بالتعبئة من أجل وضع حد للتمييز والفقر المدقع واستغلال المستضعفين في مجتمعاتنا. وباختصار، إننا نصبو إلى عالم آخر.

وتتمثل رسالتي إليكم، باسم هؤلاء الأعضاء، في أن إطار حقوق الإنسان– وأنشطة حقوق الإنسان كذلك – يمكن أن تساعد في النضال لمجابهة الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية.

إننا نتجمع معاً تحت شعار الأمل والتمكين، وإن خلق عالم آخر أمر ممكن. ونحن نعتقد أن قيم حقوق الإنسان تشكل عاملاً أساسياً لتحقيق هذا العالم الآخر الممكن. حقاً إن العالم الآخر الذي ننشده يجب أن يكون عالماً يتمتع فيه كل شخص على ظهر هذا الكوكب بحياة حرة وكريمة؛ باختصار، حياة تُكفل فيها حقوقهم الإنسانية الأساسية.

إن منظمة العفو الدولية ليست "مناهضة" للعولمة، بل هي أبعد ما تكون عن ذلك، فقد قامت المنظمة قبل 40 عاما على الاعتقاد بأنه إذا انتُهكت الحقوق الإنسانية لأشخاص في بلد ما، فإن ذلك يجب أن يكون مصدراً لقلق الآخرين في كل مكان. لقد كان مبدأنا الأساسي منذ البداية هو أن "**حقوق الإنسان لا تعرف حدوداً**".

وبالفعل، فقد كنا "تجاراً أحراراً" في وقت مبكر؛ وأقول قولي هذا بحذر (لكنه صحيح). إلا أن "الحماية" التي عارضناها هي الحماية التي كانت تضع سيادة الدولة فوق حقوق الإنسان، والحدود الإقليمية كحواجز أمام الرقابة والتحرك الخارجيين. و"المنتَج" الذي كنا نصدِّره عالمياً كان عبارة عن الفكرة البسيطة التي تقول إن على الحكومات أن تحترم حقوق الإنسان الأساسية وأن تحميها – وإنه عندما لا تتم مساءلة أمثال بينوشية في بلدانهم، فإنه يحق لبقية بلدان العالم أن تخضع الجلادين والقتلة إلى المساءلة أنَّ وُجدوا.

كانت رسالتنا هذه رسالة عولمة قبل أربعين عاماً عندما كانت حركة حقوق الإنسان في مهدها، ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا. وهكذا فإننا لسنا مناهضين للعولمة، بيد أننا لا يمكن أن نقبل عولمة تقضي بأن يعيش ما يربو على مليار إنسان حياة الحرمان، وبما لا يتفق مع الكرامة الإنسانية الأساسية.

لماذا نقلق كثيراً بشأن توسيع فرص الاستثمار ولا نقلق بشان عولمة احترام حقوق الإنسان؟ لماذا كل هذا الاهتمام بإيجاد قواعد ملزمة للنزاعات التجارية، وقلة الاهتمام بالمساءلة الدولية فيما يتعلق بالتزامات الدول حيال حقوق الإنسان؟ لماذا المطالبة بإزالة الحواجز من طريق التجارة، وإقامة الحواجز في طريق المهجرين بسبب العولمة الاقتصادية والحروب؟

نعم للعولمة.. لكن عولمة العدالة والمساواة وعولمة احترام حقوق الإنسان وعولمة النضال لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. هذا هو جدول أعمالنا الخاص بالعولمة.

بناء عالم آخر هو الإسهام القائم على حقوق الإنسان

كيف يمكن لإطار حقوق الإنسان أن يدعم نضالنا من أجل بناء عالم آخر؟ اسمحوا لي أن أقول إن قانون ونضالات حقوق الإنسان يمكن أن تسهم في خلق هذا العالم بطرق ثلاث:

- الأولى، أن إطار حقوق الإنسان يوفر لنا بوصلة أخلاقية ترشدنا إلى الطريق – حيث تذكِّرنا بأسباب خطورة أشكال الإجحاف العالمي ولماذا يجب أن نقوم بالتعبئة العالمية لمواجهة هذا الإجحاف؛
- والثانية، أن قانون حقوق الإنسان يوفر لنا معايير شاملة تقوم على قيم أساسية مشتركة على نطاق واسع للعالم الجديد الذي نصبو إلى بنائه؛
- والثالثة، إن إطار حقوق الإنسان يحدد أهداف أنشطتنا الخاصة بحقوق الإنسان على نحو يساعدنا على تركيز أنشطتنا وجعلها أكثر فعالية.

واسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات حول كل من هذه الأفكار، ويحدوني الأمل في أن تتاح لي ولأعضاء منظمة العفو الدولية الموجودين هنا في بورتو أليغرو فرصة مناقشة هذه الأفكار معكم على مدى الأيام القليلة القادمة. لقد جئنا إلى هنا كي نتعلم من النشطاء الآخرين والحركات الأخرى حول كيفية جعل أنشطتنا الخاصة أكثر فعالية.

إنسانيتنا المشتركة

إن نقطة الانطلاق في القانون الدولي لحقوق الإنسان – وفي جميع المعاهدات والمعايير التي اعتُمدت في نصف القرن الأخير من قبل هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – تتمثل في أن لجميع البشر حقوقاً أساسية معينة. ونحن نتمتع بهذه الحقوق ليس لكوننا مواطنين لدولة معينة، وإنما لأننا بشر، بغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه ومن نكون.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يتحدث عن الشمال والجنوب أو الشرق والغرب، أو عن الدول المانحة و "الأسواق الناشئة". بل إن لغة الإعلان تحطم هذه الحواجز، وتنطلق من إنسانيتنا المشتركة. فديباجة الإعلان العالمي تنص على ما يلي:

"لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم،.."

كما تنص المادة الأولى من الإعلان على ما يلي:

"يولد جميع البشر أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء."

لماذا يعتبر هذا المبدأ المتعلق بالإنسانية المشتركة على هذا القدر من الأهمية؟ أولاً، لأنه يُعلمنا بأن نقطة البداية في أي تقييم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي يجب أن يُقاس بالتحسينات التي تطرأ على مستوى حياة الأفراد. وثانياً، لأنه يذكِّرنا بأن أرواح جميع البشر على قدر متساو من الأهمية في إجراء هذا التقييم.

إننا نشعر بالغضب حيال أشكال الإجحاف العالمي لأن "جميع البشر ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق". ولا يمكن لأي فرد – وبالتأكيد أي حكومة – أن يشعر بالرضى لكون أكثر من مليار من إخوتنا في الإنسانية يعيشون في أوضاع الفقر المدقع. إن إطار حقوق الإنسان يتطلب منا أن نتجاوز مواطني بلداننا أو أبناء ديننا أو طائفتنا أو طبقتنا عندما نقارن أنفسنا بالآخرين.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن نقطة البداية الأساسية هذه يجب أن تكون في صلب عملية بناء عالم آخر. وهذا أمر يستتبع مقتضيات عدة، من قبيل:

- لا يجوز لمواطني بلد ما، بغض النظر عن قوة ذلك البلد، أن يشتروا أمنهم إذا كان ثمنه التضحية بأمن آخرين في بلد آخر؛
- إن حرية أقلية معينة ستكون حرية وهمية إذا أدت إلى قمع حرية جماعات أخرى.

ومع ذلك، فإن التشدق الذي تستخدمه الحكومات في ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب"، قد حاول استثناء جماعات معينة من عضويتها في "الأسرة البشرية". ويُنظر إلى "الإرهابيين" المشتبه فيهم أو "المقاتلين الأعداء" على أنهم فقدوا كل حق في أن يعاملوا كبشر وُهبوا حقوقاً إنسانية أساسية. وفي "الحرب على الإرهاب" ثمة مناطق خالية من حقوق الإنسان. فقد استُخدمت اللغة اللاإنسانية نفسها لتبرير المعاملة اللاإنسانية للسجناء كجزء من "الحرب ضد الجريمة"؛ وتحويل اللاجئين إلى شياطين في حملات مروِّعة ضد الهجرة؛ واضطهاد الأقليات الجنسية باسم الثقافة والدين.

إن هذه "الحروب" أو الحملات ترمي إلى تحويل أنظارنا عن المبادئ البسيطة والثورية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي المبادئ التي ما زالت ملائمة في العام 2003، مثلما كانت في العام 1948. فلنقرأ الإعلان العالمي ولنتأمل في ما سيكون عليه العالم لو أن جميع البشر يتمتعون بجميع هذه الحقوق.

رؤية شاملة: العيش بحرية وكرامة

إن إطار حقوق الإنسان يوفر رؤية شاملة لما يشكل حياة الكرامة والحرية: إنها تشمل حماية الحق في الحياة والحرية والأمن، والحق في حرية الكلام والمشاركة السياسية وحماية الخصوصية وحقوق العائلة وضمان العملية القانونية الواجبة؛ كما تشمل، على قدم المساواة، الحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والعمل والحق في التمتع بمستوى كافٍ من العيش – بما فيه المسكن والمأكل والمياه النظيفة.

ويؤكد إطار حقوق الإنسان بقوة على مبدأ عدم التمييز؛ فهو يكفل هذه الحقوق على نحو متساو، بغض النظر عن العنصر أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو الطائفة أو الطبقة. كما أنه يوفر حماية خاصة وإضافية للجماعات المستضعفة في مجتمعاتنا.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل أكثر من حقوق مدنية وسياسية. وهو يتخطى كثيراً المفهوم الضيق لحماية المواطنين من تدخل الدولية في حرياتهم الأساسية. إن إطار حقوق الإنسان يؤكد، على نحو متساو، على فكرة الكرامة الإنسانية وما يُطلب من الدول – بالمعنى الإيجابي– أن تقوم به لضمان العيش بكرامة.

لم تحظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باهتمام يُذكر على مدى فترة طويلة جداً – وتتحمل منظمة العفو الدولية قسطاً من اللائمة في هذا المجال. فهي لم تلتزم بالعمل بشأن النطاق الكامل لحقوق الإنسان إلا في الآونة الأخيرة. فقد دأبنا، طوال أربعين عاماً، على المطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي، وناضلنا من أجل وضع حد لحالات "الاختفاء"

والقتل التعسفي والتعذيب. وكان هدفنا ضمان المساءلة عن هذه الجرائم، ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب كوسيلة لمنع وقوعها.

ويتعين علينا الآن إقناع العالم بأن الفقر المدقع يخلق سجونه الخاصة، وأن الضرر الذي يلحقه التعسف في تنفيذ القانون بالحياة نفسها لا يقل فداحة عن الضرر الذي يلحقه بالأرواح، وأن انعدام الأمن الذي ينجم عن خروج الأشخاص في كل صباح تحت وطأة الجوع وبلا مأوى أو عمل، يمكن أن يبث الرعب مثلما تفعل قوة شرطة قمعية. وهذه ليست بالمهمة السهلة. إلا أن عجلة النضال الاقتصادي والاجتماعي قد بدأت بالتحرك – وبعد تردد لفترة طويلة من الزمن – أضحت منظمة العفو الدولية ملتزمة بالانضمام إلى الآخرين للعمل من أجل إحقاق هذه الحقوق.

وثمة حاجز آخر يقف في طريق إكمال مهمة حماية حقوق الإنسان، ويتمثل في الفصل المصطنع في النظرية القانونية الدولية بين المجال العام للنشاط السياسي والمجال الخاص في المنزل. وكان معنى ذلك في الممارسة العملية أن التعذيب الذي تتعرض له ملايين النساء على شكل عنف أُسري، قد وقع بعيداً عن أعين حركة حقوق الإنسان المنهمكة في متابعة أشكال التعذيب الأكثر تقليدية التي ترعاها الدولة. وقد قام المدافعون عن حقوق المرأة في شتى أنحاء المعمورة بفضح عدم كفاية هذا المنهج، وساعدوا على تحويل فكرة حقوق الإنسان، بحيث تصبح أكثر تصدياً للعالم الذي تعاني منه المرأة فعلياً. ومع أن منظمة العفو الدولية كانت بطيئة في الانضمام إلى هذا النضال، فإنها تخطط لإطلاق حملة دولية كبرى لمناهضة العنف ضد المرأة في العام القادم، ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تعويض الوقت الضائع.

إن هذه الرؤية الشاملة لحقوق الإنسان تنطوي على مقاومة واضحة للمراتب والأولويات. فقد اعتاد الناس على الحديث عن الجيل "الأول" و "الثاني" و "الثالث" لحقوق الإنسان. وإبان الحرب الباردة، عززت الدول الغربية وجهة النظر القائلة إن الحقوق السياسية تستحق أن تُعطى الأولوية على الحقوق الاجتماعية، فيما تبنى العديد من الدول الاشتراكية والنامية وجهة النظر المضادة.

وقد أصبح هذا الجدل اليوم جدلاً عقيماً ولا معنى له. فحقوق الإنسان يعتمد بعضها على بعض؛ والحق في حرية التعبير كلام فارغ إذا كان الناس أميين ومحرومين من التعليم؛ والالتحاق بالمدارس لن يكون مجدياً إذا استُخدمت المناهج لترويج التعصب أو لإبقاء نظام قمعي في سدة الحكم.

إن اعتماد حقوق الإنسان على بعضها بعضا يذكرنا بأننا ونحن نبني عالماً أفضل – ونرفض أشكال انعدام المساواة والظلم والقمع – يجب أن نتذكر أنه لا يجوز تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على حساب الحريات المدنية والسياسية. فكثيراً ما تمت التضحية بحقوق الإنسان على مذبح التنمية الاقتصادية. وبالمثل، فإن الانتخابات الحرة ووسائل الإعلام الحرة وأنظمة المحاكم الفعالة وحدها لن تستطيع انتشال الشعوب من الفقر المدقع. وإن حقيقة وجود مئات الآلاف من الناس بلا مأوى، أو اعتمادهم على الإحسان للحصول على وجبتهم التالية في البلدان الأكثر غنى يُعدُّ برهاناً كافياً على فشل الرؤية التي تحصر الحرية في الحقوق المدنية والسياسية.

إن مبدأ اعتماد حقوق الإنسان على بعضها بعضا وعدم قابليتها للتجزئة يذكرنا بأن أي برنامج سياسي نختاره – مع تعزيزنا للهدف المتعلق ببناء عالم أفضل – هو أقل أهمية مما إذا كان يفي بجميع حقوق الإنسان: أي حياة الكرامة والحرية.

التزامات المتربعين على سدة الحكم

يؤكد إطار حقوق الإنسان على الالتزامات؛ وتنطوي الحقوق على واجبات – مطالبة الآخرين باحترام هذه الحقوق؛ وتفرض حقوق الإنسان واجبات على السلطات السياسية وعلى أولئك المتربعين على السلطة. وإذا أردنا أن

نبني عالماً أفضل، فإننا يجب أن نوضح ما يتعين على مؤسسات الدولة أن تقوم به بشكل مختلف. إذ أن إطار حقوق الإنسان ليس مجرد تشدق؛ ففي الخمسين سنة الأخيرة، أوضحت الهيئات الدولية بشيء من التفصيل ما يجب على الحكومات أن تفعله (أو أن تمتنع عن فعله) للوفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، قطعت أكثر من 145 حكومة على نفسها التزامات بشأن الحق في الصحة، ومنها التزامات تتعلق بالحصول على أدوية بأسعار معقولة. إن مثل هذه الالتزامات يجب أن تخلق حماية صريحة في عالم عادل. ويمكن إعطاء أمثلة أخرى عديدة. ولا يقدم قانون حقوق الإنسان إجابات واضحة دائماً، ولكنه يتضمن مبادئ راسخة للحقوق الفردية والمساءلة في هذه المناقشات.

إن كون القانون الدولي لحقوق الإنسان يمكن أن ينطبق على الفاعلين غير الحكوميين ربما تكون أكثر ارتباطاً بالمنتدى الاجتماعي. كما أن من واجبات الفاعلين الآخرين – من قبيل المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية – احترام حقوق الإنسان. إن هذه الالتزامات القانونية تتجاوز الحدود الوطنية.

وقد كانت هذه النقطة مقبولة أصلاً فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. وتقر القوانين في العديد من البلدان بأنه يتوجب على السلطات أن تتخذ إجراءات معينة في حالة وقوع أعمال تعذيب أو قمع في بلدان أخرى، وذلك على سبيل المثال لمنع شحن الأسلحة إلى ذلك البلد، أو للقبض على جلادين مزعومين إذا سافروا إلى الخارج. وينبغي الآن عولمة الالتزامات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – وذلك، مثلاً، كي لا تعمل قوانين بلد ما بشكل يحرم أشخاصاً من بلد آخر من حرية الحصول على الأدوية التي تنقد حياتهم.

كما يمكن وضع الشركات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد شاركتُ، كمحامٍ في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، في العديد من الحالات التي يُستخدم فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان في محاولة لإخضاع الشركات متعددة الجنسيات للمساءلة عن تواطئها في انتهاكات حقوق الإنسان خارج الولايات المتحدة. ففي إحدى الحالات في كاليفورنيا، نطالب حالياً بضرورة تحميل شركة "يونوكال" ، وهي شركة بترول ضخمة في الولايات المتحدة، مسؤولية الدخول في مشروع مشترك مع النظام العسكري القمعي في بورما عندما أُنشأ خط الغاز الطبيعي على ظهور القرويين في المنطقة عن طريق العمل القسري.

إن إطار حقوق الإنسان يُستخدم حالياً من قبل القرويين الفقراء والمهجرين في بورما، الذين لا يستطيعون الحصول على العدالة في بلدهم، وذلك من أجل تحقيق العدالة على أساس الواجبات الدولية المترتبة على شركة "يونوكال" والتي تتخطى واجباتها بموجب القانون الوطني. ولطالما قامت الشركات العاملة على الصعيد العالمي باستغلال نقاط ضعف القوانين الوطنية، وأصبحت طرفاً في انتهاكات حقوق الإنسان، مع إفلاتها من العقاب. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل جزءاً من الحل فيما يتعلق بمساءلة الشركات وخلق إطار عالمي منظم يؤدي إلى خلق عولمة تتسق مع الحرية والكرامة. إن الطريق أمامنا طويل، بيد أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ساعد على تغيير شروط الحوار.

قيم حقوق الإنسان

كان بعض نقاد حقوق الإنسان يحاججون بأن هذا الإطار محايد للغاية، وأنه لا يقدم سوى وهم الحرية والكرامة بتجاهله لهياكل السلطة وحقائق انعدام المساواة المادية. ويرتبط بهذهالحجة النقد القائل بأن إطار حقوق الإنسان هو إطار قانوني محض.

إلا أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ليس محايداً. وهو لا يعتمد عقائد سياسية أو أنظمة حكم معينة، وإنما يعتمد قيماً أساسية ويدافع عنها – من قبيل التسامح والمساواة وعدم التمييز والحرية والتضامن الإنساني. وتقع مثل هذه

القيم في صلب رسالة هذا المنتدى. إن كون هذه القيم واردة في نظام للقانون الدولي يجب أن يُعتبر من مواطن القوة وليس الضعف. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس وثيقة محض قانونية؛ وإنما يجسد مطالب الناس من كل بقاع الأرض بخلق عالم أكثر عدالة.

فدعونا نستخدم لغة حقوق الإنسان كي نتجاوز الحدود والحواجز من كل نوع، ونستخدم القانون الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز المساءلة.

خاتمة

لقد نجح المنتدى الاجتماعي العالمي في تذكير العالم بحقيقة أن مئات الملايين من مواطنيه يعيشون في حالة من العوز وانعدام الأمن. ونحن، كنشطاء في مجال حقوق الإنسان، نتشاطر حلم بناء عالم مختلف.

وما نحن بأمسِّ الحاجة إليه الآن، فوق كل ما عداه، هو الالتزام بالمبادئ الأساسية التي اتفقت عليها الدول قبل ما يربو على خمسين عاماً، في أعقاب الأهوال التي خلَّفتها الحرب العالمية الأخيرة.

وتنص المادة 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

"لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً."

ومثل هذا العالم يجب أن ينظم نفسه لإضفاء قيمة، لا على الأنظمة والعمليات الاقتصادية، أو على حجم ميزانية الدفاع لبلد ما أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما على الحرية والكرامة في حياة الأفراد.

فهل نحن بحاجة إلى حرب كونية أخرى كي يتصرف قادتنا على أساس أن هذه المبادئ ذات أهمية؟

إننا نضم صوتنا إلى أصواتكم بالقول: لا!